ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

مستقبل السياسة المالية في ظل التنويع الاقتصادي ، دراسة تحليلية للاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)

The future of fiscal policy in light of economic diversification, Analytical study for the Iraqi economy period (2010-2020)

أ.م. د. ابتسام علي حسين *
الكلية التقنية الإدارية –بغداد/الجامعة التقنية الوسطى

أ.م. د. سهيلة عبد الزهرة
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Assist. Prof. Dr. Ibtisam Ali Hussein *
Administrative Technical College - Baghdad / Central Technical University

Assist. Prof. Dr. Sohaila Abdul-Zahra
Colloge of Administration and Economics- Mustansiriyah University/Iraq

تاريخ الاستلام: 2023/09/20 تاريخ القبول: 2023/10/16 تاريخ النشر: 2024/03/01
Received: 20/09/2023 Accepted: 16/10/2023 Published: 01/03/2024

المستخلص:

تعد السياسة المالية جزءا هاماً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في ميزان المدفوعات إلا أن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي أدت إلى أن يتسع مأزق السياسة المالية عند حدوث هبوط حاد في أسعار النفط الخام فتعجز عن تأمين موارد مالية بديلة لدعم الموازنة العامة ، لذا يهدف هذا البحث إلى تحديد آليات التنويع الاقتصادي لما لها من أهمية كبيرة في تفعيل نشاط القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية وحتى السياحة للمساهمة في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المساهمة في تحفيز القطاع الخاص ليقوم بدوره التنموي المطلوب، ليس فقط لتمويل الموازنة العامة وإنما لامتصاص البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة والحد من الاعتماد على الواردات في تغطية الحاجات المحلية من السلع والخدمات .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ،التنويع الاقتصادي ،القطاعات الاقتصادية ، النمو الاقتصادي

Abstract:

Financial policy is an important part of the general economic policy of the state, which seeks to achieve economic growth, reach the level of full employment, maintain price stability, achieve social justice and balance in the balance of payments. It is about securing alternative financial resources to support the general budget, so this research aims to identify the mechanisms of economic diversification because of their great importance in activating the activity of the

*Corresponding Author Email: ebtesamch4@gmail.com

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

industrial and agricultural economic sectors and even tourism to contribute to raising the level of gross domestic product as well as contributing to stimulating the private sector to play its required developmental role, not Only to finance the general budget, but rather to absorb unemployment, operate idle production capacities, and reduce dependence on imports to cover local needs for goods and services.

Key words: fiscal policy, economic diversification, economic sectors, economic growth

المقدمة :

لتحديد قوة اقتصاد إي بلد يجب الاعتماد على تحقيق التكامل الاقتصادي والتي تكمن مقوماته الرئيسة في (الطاقة البشرية ورأس المال والثروات الطبيعية) وعلى الاقتصاد أن يوظف تلك الموارد الطبيعية وغير الطبيعة مباشرة أو بصورة غير مباشرة لسد حاجاته ، إلا أن العراق لم يوظف كل الموارد الطبيعية بل وظف مورد واحد وبصورة غير صحيحة ألا وهو النفط ، لذا فالعراق بحاجة إلى توظيف موارد يمتلكها تفوق في تأثيرها ما يحققه النفط بعشرات المرات عبر الاستثمار الزراعي والصناعي فضلا عن تطوير الاستثمار في الموارد الاقتصادية الغير المنظورة كالسياحة والنقل الجوي ، ويعد العراق من أغنى وأوفر الدول حضاً في هذا الجانب، فهو يكتنز في أرضه مقامات دينية وآثار تاريخية وطبيعية تشكل عامل جذب لملايين الزائرين سنويا لكنها تعاني من الإهمال ، كما يمثل العراق أكثر بلدان العالم ممرا للنقل الجوي(الترانزيت) والذي تربط أجوائه بين أسيا وأفريقيا و أوربا ، فلو استثمر في هذه الموارد بإمكانه إن يعوض النقص والعجز الحاصل في الموازنة العامة والناتج عن تذبذب أسعار النفط.

من منطلق هذه الأهمية تم تناول موضوع هذا البحث إذ يتوقع أن يكون للسياسة المالية دورا محوريا في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلد عبر الاستعانة باستراتيجية مالية تحاكي الواقع الاقتصادي في العراق وتعزز من تنويع موارده الاقتصادية وتحد من الهدر الاقتصادي عن طريق ضبط كفاءة النفقات والإيرادات العامة للدولة .

أولا: مشكلة البحث :

يواجه الاقتصاد العراقي اليوم تحديات خطيرة تهدد استقراره نتيجة العجز المستمر في الموازنة العامة والناتج عن اعتماده الكلي على المورد المالية النفطية وتعطيل موارده الاقتصادية المهمة والقادرة على ديمومته واستمرار نموه , لذا يكون لزاماً عليه انجاز إصلاحات اقتصادية شاملة تؤدي إلى الاستثمار وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الرئيسة كالصناعة والزراعة والسياحة فضلا عن إصلاح القطاع المالي والمصرفي لخلق مقومات اقتصادية تحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية لمعالجة مشاكله المالية .

ثانيا: أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية التنويع الاقتصادي بشكل عام وإصلاح القطاع الزراعي والصناعي والمالي بشكل خاص في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين معيشة الفرد العراقي عبر معالجة مشكلتي البطالة والفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي إلى الأمام .

ثالثا: هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

1- التعريف بالسياسة المالية وأهدافها وأهميتها وأهم التحديات التي تواجهها .
2- تسليط الضوء على مبررات التنويع الاقتصادي في العراق .
3- تحليل وتقويم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل التنويع الاقتصادي.

رابعا: فرضية البحث :

السياسة المالية دوراً كبيراً في توجيه النفقات العامة نحو القطاعات الاقتصادية التنموية لتنويع مصادر الدخل وتصحيح مسارات النمو في الاقتصاد العراقي .

خامسا: منهجية البحث

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مشكلة البحث

.

سادسا: حدود البحث

- الحدود الزمنية : المدة 2010-2020

- الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

سابعا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منه الإطار النظري للسياسة المالية والتنويع الاقتصادي, وجاء المبحث الثاني ليتناول بالتحليل تحديات السياسة المالية ومتطلبات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2020, وخصص المبحث الثالث للاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول / الإطار النظري(السياسة المالية والتنويع الاقتصادي)

المحور الأول : مفهوم وأهمية وأهداف السياسة المالية

أولا- مفهوم السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية على إنها السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد ، وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفا كمياً لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة ، وكذلك تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات (السريتي والنجار, 2008 : 221) .

كما يمكن تعريفها على إنها مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرات (الوادي وعزام, 2007 : 212) .

وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيها فعالاً ودقيقا يمكن تلمسه من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي (الأشقر ،2002 :388)

ثانيا- أهمية السياسة المالية :

برزت أهمية السياسة المالية بشكل واضح في كافة الدول ، سواء أن كانت رأسمالية أم اشتراكية متقدمة أم نامية نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية ، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه اندماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية مما جعلها جزءا مهماً وأساسياً فيها ، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال الآتي (خلف ،2008 :236).

1- التدخل في آلية الحصول على الإيرادات بأنواعها خاصة فرض الضرائب والأنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم ....الخ .
2- التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي .
3- العمل جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار .

ثالثا- **أهداف السياسة المالية :**

أعطى الفكر الاقتصادي الحديث اهتماماً بارزاً لدور الدولة في النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيه أدوات السياسة المالية لغرض تحقيق أهدافها المتمثلة بالآتي :(الخيكاني والموسوي،2015 : 46-47)

1- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

2- تحقيق الاستقرار في الأسعار: للحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني بطريقة غير مرغوب فيها من خلال احتواء الضغوط التضخمية والانكماشية ، وغالبا ما تكون معالجة الارتفاع في الأسعار أسهل من معالجة انخفاضها.

3- تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة.

4- تحقيق النمو الاقتصادي: نتيجة للتباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز 2% خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في إمكانياتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الموارد الإنتاجية من خلال النهوض بالمستويات الإنتاجية ، باعتماد سياسات مالية مثلى .

ومن بين أهداف السياسة المالية أيضا نجد **التوازن المالي** ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة ، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد ، وإلا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية كذلك **التوازن الاقتصادي** بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة ، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشا طها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و النفقات معا إلى أقصى حد مستطاع ، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى ، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد ، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج (عبد الحميد 44،200-45) .

كما أن **هدف التوازن الاجتماعي** لا يقل أهمية عن بقية الأهداف ويعني أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية ، و بالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج ، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد ، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة) ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية ، أما **التوازن العام** أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة من أهم أهداف السياسة المالية والأدوات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق ذلك التوازن كثيرة و متنوعة وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات و غيرها **(الوادي: 2010 ،197) .**

ومن الملاحظ أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف لا يمكن تجنبه ، و لكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي ، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج ، و أخيراً الهدف المالي و تدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار و الظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية .

المحور الثاني: التنويع الاقتصادي (مفهومه ، العوامل المؤثرة فيه ، آليات تطبيقه)

أولا- مفهوم التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية متنوعة المقومات ومتعددة النشاطات مع إحداث تشابك قطاعي وتكامل بين الوحدات الاقتصادية ، وهذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج والتكيف مع متطلبات التنمية بما يحقق توليد طاقة إنتاجية ذاتية بأداء اقتصادي كفؤ (طويل آسيا ،2019: 136) .

ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه الحالة التي تساهم فيها جميع القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية (مرزوك وحمزة ،2014: 57) .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

كما عرف التنويع الاقتصادي على انه الحالة التي تؤدي إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية في الاقتصاد أي توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية في البلد (مرزوك وحمزة ،2014: 57)

ثانيا- العوامل المؤثرة في التنويع الاقتصادي

هناك خمس عوامل تؤثر في عملية التنويع الاقتصادي وهي : (تقرير اللجنة الاقتصادية أفريقيا والأمم المتحدة ، 2006) .

1- العوامل المادية والبشرية : أي الاستثمار المادي والاستثمار في رأس المال البشري .
2- السياسات العامة : السياسات المالية والنقدية والتجارية والصناعية .
3- متغيرات الاقتصاد الكلي : سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية .
4- المتغيرات المؤسسية : الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني .
5- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) للحصول على التمويل .

ثالثا- آليات التنويع الاقتصادي

تتحدد آليات التنويع الاقتصادي في الآتي : (الخاطر ،2015: 30-31) .

1- الاهتمام بسياسات جانب الطلب في الاقتصاد الكلي من خلال التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف ، لذلك لابد من إصلاح يعمل على تحرير السياسة النقدية من القيود المفروضة عليها من خلال نظام سعر الصرف الثابت لتتمكن من القيام بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني وإدارة النشاط الاقتصادي .
2- تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال الاهتمام بسياسات جانب العرض وهنا يكون الإصلاح في جانب العرض بالتوازي مع الإصلاح في جانب الطلب من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية أي تنويع هياكل الإنتاج وهيكل الصادرات .

المبحث الثاني : الإطار التحليلي للدراسة (التنويع الاقتصادي في العراق متطلباته وتحديات السياسة المالية)

المحور الأول: تحديات السياسة المالية في العراق

تواجه السياسة المالية في العراق العديد من التحديات الاقتصادية إذ يعد تردي المناخ الاستثماري واختلال بنية الإنتاج وبنية الموازنة العامة فضلا عن اتساع نطاق القطاع غير المنظم ومحدودية اتساع القطاع الخاص (عبد وسلمان :2023، 136) من أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية إلا أن التحدي الأبرز يكمن في اعتمادها المتزايد على الإنفاق الحكومي مصدرا أساسياً للدخل وتحريك مختلف القطاعات الاقتصادية سواء بشكل مباشر عبر مشتريات الحكومة لمنتجات هذه القطاعات وما توفره من دخول لموظفيها أو بشكل غير مباشر عبر الدعم والإعانات المقدمة لها ، أن جوهر التحدي يكمن في مصادر تمويل الإنفاق الحكومي، إذ يعتمد الأنفاق الحكومي على الإيراد النفطي بنسبة تفوق 90%، وتتصف الإيرادات النفطية بثلاث عناصر تضع الأنفاق الحكومي والاقتصاد العراقي في أزمات مستمرة وهي:(صالح ، 2009، 2)

1- التذبذب المستمر لأسعار النفط بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في تحديده، وبالتالي فان الاعتماد على النفط في تمويل الأنفاق العام يعني ربط الاقتصاد المحلي بعوامل خارجية.
2- النفط مورد ناضب وهناك محاولات عالمية حثيثة للتخلي عن الوقود الاحفوري لصالح الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

3- ارتباط الموازنة العامة بأسعار النفط في البلدان الريعية يجرد أدوات السياسة المالية من أداء دورها المطلوب والتكيف مع الأزمات الاقتصادية والمالية بمرونة وكفاءة .

كما لا تتعدى الإيرادات الضريبية في أفضل الأحوال 5% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة في حين يفوق الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة 50% من إجمالي النفقات الحكومية ، كل هذه الحقائق أضعفت من قدرة السياسة المالية على تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب فضلا عن غياب الرؤى الاستراتيجية للسياسة المالية خلال السنوات السابقة، فقد غيبت البرامج الاقتصادية عن أبواب النفقات والإيرادات الحكومية التي تضمنتها موازنات الأعوام السابقة، رغم الوفورات النفطية التي حققها الاقتصاد لغاية العام 2013، لصالح الزيادة الكبيرة في النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) من جهة، وضعف الرقابة على إدارة وتنفيذ النفقات الاستثمارية بكفاءة من جهة أخرى

لذا من الضروري أن تتضمن الموازنات القادمة برامج اقتصادية تساهم في تنويع الموارد وتحفيز القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وتنمية السياحة والنهوض بالقطاع الخاص للحد من أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده المستمر على الموارد النفطية ، ولكي تنجح السياسة المالية الحكومية بتحقيق ذلك عليها القيام بعدة إجراءات منها:

1- ضبط الإنفاق الحكومي، وإصلاح النظام الضريبي من خلال سن عدد من القوانين التي تسهم في توسيع الأوعية الضريبية وتحديد أسعار جديدة للضرائب تنسجم والمقدرة التكليفية للمواطن مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم إثقال كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة عن طريق وضع نظام ضريبي عادل يستهدف الأوعية الضريبية الغزيرة فقط وتطبيق نظام ضريبي جمركي يطال كافة السلع الفاخرة والسيارات وإلزام الإقليم على تنفيذ القوانين الضريبية النافذة مقابل استلام حصة الإقليم من الموازنة .

2-تشجيع القطاع الخاص وتحفيز انطلاقه لما له من دور محوري في استيعاب الأيدي العاملة وتحريك كافة القطاعات الاقتصادية الراكدة، واخذ دوره الريادي في تحقيق التنمية وتنويع مصادر دخل الاقتصاد العراقي عبر توفير بنية تحتية مناسبة ووضع أمنى مستقر وتشريعات ضريبية ملائمة وحماية جمركية فعالة لتحسين واقع الاقتصاد العراقي.

3-تفعيل دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية من خلال وضع خطط اقتصادية تساعد على تنويع مصادر الإيرادات عبر تحفيز دور القطاع الزراعي من خلال معالجة ملف الطاقة وشحة المياه والاستيراد المنفلت للمنتجات الزراعية وتوفير قروض ميسرة لتشجيع هذا القطاع على الانطلاق من جديد نظرا لتوفر الطلب المحلي اللازم لاستيعاب مختلف المنتجات الزراعية والصناعية والدخول في شراكات مع القطاع الخاص لأجل استغلال خبرته وموارده في إدارة هذا القطاع بنجاح ، وتنمية وتطوير القطاع المصرفي وتحويل المصارف الأهلية إلى جسور للتنمية والتمويل لا مكاتب لغسيل الأموال وتهريبها للدول وتنشيط دور السياحة في العراق وهذا ما سيتم التركيز عليه في المحور الثاني من هذا المبحث.

المحور الثاني: متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2020)

أولاً – إصلاح القطاع الزراعي (لتحقيق الأمن الغذائي)

الأمن الغذائي هو أحد دعائم الأمن الاقتصادي لذلك يعد إصلاح القطاع الزراعي من أهم الأولويات التي يجب أن تعنى بها السياسة الاقتصادية كون الزراعة القطاع الأكثر قدرة على إعادة تأهيل نفسه بتكاليف استثمارية أقل نسبياً من القطاعات الأخرى وأنه قادر على خلق فرص عمل إضافية تسهم في الحد من البطالة المتزايدة في الاقتصاد العراقي ، كما إن طبيعة الملكية التي يتسم بها القطاع الزراعي (سيادة الملكية الخاصة) تؤهله للتأقلم مع سياسات تحرير الاقتصاد الوطني والاعتماد على آلية السوق كما يمكن أن يمارس الاستثمار في القطاع الزراعي دوراً كبيراً في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية ودفعها بمسارات متصاعدة وزيادة معدلات الادخار الموجه نحو الاستثمار لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد القومي ، وفي ظل تفاقم مشكلة الأمن الغذائي العراقي وتزايد حجم الفجوة الغذائية رغم توفر الإمكانات المادية والبشرية والموارد الطبيعية ، إلا إننا نشاهد انخفاض أجمالي الاستثمار في القطاع الزراعي وانخفاض نسبة مساهمته في الـ GDP والذي يعكسهُ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2007 ، إذا انخفض بشكل كبير أثناء المدة 2010-2020 وكما

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

موضح في الجدول (1) ، وقد أنعكس ذلك على الأهمية النسبية لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي نسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في كافة القطاعات الاقتصادية في العراق إذ انخفضت إلى 0.2% عام 2020 ، بعد أن سجلت 1.5 % و 2% عامي 2010 و 2011 على التوالي, إما عن الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي نسبة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020) وبالأسعار الثابتة فقد تزايدت أهميته خلال المدة المذكورة وذلك بسبب الارتفاع المتزايد في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي فقد بلغت نسبته 5% عام 2010 ازدادت إلى 6% عام 2015 و9% عام 2016 إذ سجل هذا العام أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت النسبة إلى 7.3 عام 2019 وهذه النسبة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة لمساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب من السياسة المالية الاهتمام بهذا القطاع الحيوي وتوفير التخصيصات اللازمة للنهوض به وزيادة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره من أهم القطاعات في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العراقي فضلا عن ما يمنحه التشابك القطاعي لهذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد وكما موضح في الجدول (1) أدناه:

جدول (1)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2007 للمدة (2010-2020)مليون دينار ونسب مئوية

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي 1	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في كافة القطاعات 2	الأهمية النسبية 3=1/2*100	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي (4)	الناتج المحلي الإجمالي لكافة القطاعات (5)	الأهمية النسبية 6=4/5*100
2010	380.6	24173.4	1.57	8366232	162064565.5	%5
2011	596.3	25723.0	2.0	9918317	217327107.4	%4.5
2012	124.2	33274.3	0.37	10484949	254225490.7	%4
2013	166.6	45086.5	0.36	13045856	273587529.2	%5
2014	130.1	41889.6	0.31	13128623	266420384.5	%5
2015	329.7	29904.9	1.1	8160771	209491917.8	%6
2016	443.7	34832.9	1.2	7747053	203869832.2	% 9
2017	365.5	39275.5	0.9	6320225	225722354	% 8
2018	14.1	3948.6	0.3	4863418	221064479	%7.5
2019	4.6	3919.8	0.1	10003855	277884869.4	% 7.3
2020	8.9	4155.5	0.2	7950973	198774325.4	% 8.4

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للحسابات القومية للسنوات (2010-2020)

- الأعمدة (3، 6) تم احتسابها من قبل الباحث

ثانيا – إصلاح القطاع الصناعي (لتحقيق النمو الاقتصادي)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

يساهم القطاع الصناعي بدور مهم في الاقتصاديات العالمية باعتباره قاطرة التنمية الاقتصادية، إذ أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد علي تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين ميزان المدفوعات ، إلا أن السياسة المالية وعبر أدواتها المختلفة لم تؤدي دورها المطلوب في رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العراق إذ أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت متدنية للغاية خلال مدة البحث فنلاحظ من بيانات الجدول (2) انخفاض هذه النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث إذ انخفضت من (2.3%) عام 2010 إلى (1.8%) عام 2015ثم إلى (1.7%) عام 2018لكنه ارتفع قليلا ليصل إلى 2.5% عام 2020 ويرجع هذا الانخفاض نتيجة عدم توفر الدعم لهذا القطاع فضلا عن قلة التمويل اللازم له لتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية من المعدات والمكائن الصناعية إضافة إلى تشجيع التجار على استيراد السلع والخدمات من الخارج واستنزاف رصيد العملة الأجنبية وجعل العراق سوقا استهلاكية لتصريف البضائع الأجنبية .

جدول (2)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-2020)

مليار دينار ونسب مئوية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في %Gdp	معدل نمو Gdp	معدل نمو القطاع الصناعي
2010	162064565.5	3727485	2.3	24.05	27.3
2011	217327107.4	6085159	2.8	34.1	41.1
2012	254225490.7	6864088	2.7	16.9	12.8
2013	273587529.2	6292513	2.3	7.6	7.4-
2014	266420384.5	5061987	1.9	2.6-	4.7
2015	209491917.8	3770855	1.8	21.3-	41.6-
2016	203869832.2	4689006	2.3	2.7-	6.1
2017	225722354	5868781	2.6	10.7	41.7
2018	221064479	3758096	1.7	2.1-	3.6-
2019	277884869.4	5835582	2.1	25.7	55.2
2020	198774325.4	4969358	2.5	28.5-	14.8-

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية ،سنوات متعددة

علما أن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 بلغ (130643200.4) مليار دينار

تم استخراج معدلات النمو باستخدام المعادلة التالية

$$r = \frac{A_t - A_{t-1}}{A_{t-1}}$$

ثالثاً – إصلاح القطاع المالي والمصرفي العراقي (للحد من الفقر)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

وهو يشكل جوهر برامج الإصلاح الاقتصادي حيث يهدف إلى إيجاد أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي وتمكين الاقتصاد من التكيف مع الصدمات الخارجية ، ويشمل الإصلاح المالي والمصرفي حزمة من الإجراءات أهمها تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي والابتعاد عن الائتمان الموجه ، أن سياسة الإصلاح المالي في العراق تعتمد بدرجة كبيرة على آليات السوق وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي ، إذ يساهم الإصلاح المالي في الحد من الفقر في العراق من خلال توفير التمويل اللازم للفقراء للقيام بأعمال تساعدهم في تحقيق دخل حقيقي وكذلك من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية ، إذ أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المالي والمصرفي يؤدي إلى تقليل نسب الفقر في الاقتصاد العراقي ، لذلك سوف نتناول في هذا الجانب دور المؤسسات المالية ممثلة بالمصارف التجارية العراقية في توفير التمويل اللازم للفقراء باعتبارها المؤسسات المالية الأساسية في النظام المالي العراقي التي تقدم التسهيلات المصرفية المختلفة بهدف تمكين الأفراد من القيام بمشاريع مدرة للدخل وبالتالي تقليل حدة الفقر في العراق . إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) ارتفاع نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص إلى مجموع الودائع أثناء المدة (2010-2020) فقد ارتفعت من 19.6% عام 2010 إلى أكثر من نسبة 33% عام 2012 ثم إلى أكثر من س 40% عام 2015 ثم إلى 47.2% عام 2020 وذلك راجع إلى تطبيق السياسات النقدية المتمثلة في تخفيض أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان (البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي) .

كذلك بسبب ارتفاع نسبة السيولة المالية لدى المصارف العراقية وارتفاع نسبة الائتمان النقدي إلى حجم الودائع والتي تعتبر من أهم المؤشرات المالية على كفاءة المصارف ، إذ نلاحظ ارتفاع هذه النسبة من (24.4%) عام 2010 إلى (59.9%) عام 2016 ثم انخفضت قليلا لتصل إلى نسبة (57.1%)عام 2020 ، أن هذه النسب المتزايدة تعكس بوضوح حجم الأموال التي تقرضها المصارف لغرض الحد من مستويات الفقر في الاقتصاد العراقي .

جدول (3)

نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص إلى مجموع الودائع

في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2020)

مليار دينار ونسب مئوية

السنة	مجموع الودائع	إجمالي الائتمان النقدي	نسبة الائتمان النقدي / مجموع الودائع %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/ مجموع الودائع %
2010	47,947	11.721	24.44	9413	19.6
2011	56,157	20.344	36.22	20344	36.22
2012	62,005	28438	45.86	20770	33.49
2013	68,855	30000	43.57	23574	34.23
2014	74,073	34123	46.06	25755	34.77
2015	64,344	36752	57.11	25872	40.21
2016	62398	37164	59.55	37180	59.58
2017	67048	37952	56.60	37952	56.60
2018	76893	38486	50.05	38486	50.05
2019	82100	42052	51.22	38544	46.94
2020	83232	49.817	57.10	39321	47.24

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرات الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة

رابعا – معالجة الاختلال في الميزانية العامة للدولة (تحقيق الاستقرار الاقتصادي)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

تعتمد الموازنة العامة العراقية على الإيرادات النفطية بنسبة 88% - 90% باستبعاد القروض الحكومية ، لذلك يجري اعتماد مثبت ديناميكي يتمثل بسعر النفط التحوطي وتحديد حجم الإيرادات الفعلية النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونظراً لعدم اعتماد السياسة المالية العراقية على تنويع المصادر المدرة للدخل ، لذلك فقدت الموازنة العامة مرونة مواجهة التقلبات الاقتصادية في العوائد المالية والذي يمثل النفط المصدر أحدى ركائزه الأساسية مع إهمال واضح للموارد المالية الأخرى من الضرائب المباشرة وغير المباشرة مما أفقد السياسة المالية تقنية الاستقرار الذاتي (صالح :2011،ص 1-2) .

إن الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية التي تفرزها صدمة العرض الخارجية الموجبة (ارتفاع أسعار النفط) وعلى نحو يفوق التسربات الانفاقية ، وينقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية الموارد المالية المتأتية من الريع النفطي بسبب صدمة العرض الخارجية السالبة (انخفاض أسعار النفط).

أن هذه المسايرة الاقتصادية الداخلية للخارج تعكس بوضوح درجة الانكشاف الاقتصادي والسلبي و ارتهان المورد المالي الوحيد إلى تقلبات اقتصادية غير مسيطر عليها من قبل السياسة المالية وهذا يعمق من حالة انعدام عوامل الاستقرار الذاتي، أن مسايرة دورة الموازنة إلى الدورة الاقتصادية الخارجية لها آثارها على السياسة المالية في العراق باتجاهين :- (صالح 2010 ص70-71)

1- إعطاء الأولوية والأهمية النسبية لتفضيل الرفاهية الاستهلاكية كتفضيل أولي على النمو والاستقرار كتفضيل ثاني ، لدواعي اجتماعية واقتصادية نابعة من معاناة المجتمع العراقي طيلة عقود من الحرمان وانعكس هذا الاتجاه في توسع الأنفاق من خلال زيادة التوظيف ومنح الإعانات الاجتماعية وتقليص حجم الضرائب ، إذ لا تبلغ نسبة مساهمتها في إيرادات الموازنة العامة سوى 1% ، مما يعني ان تفضيل الرفاهية الاستهلاكية لم يضحي بالاستقرار والنمو فحسب وإنما بمصادر تمويل الموازنة العامة كمثبتات ديناميكية واسعة الطيف غير النفط .

2- تحول الدولة إلى شبكة تأمين اجتماعية عبر توليد هيكل توظيف حكومي لا يمكن المساس به وبامتيازاته في حقب الدورات الاقتصادية ، حيث يتسع هيكل التوظيف الحكومي في وقت الوفرة المالية النفطية وينكمش في وقت الندرة المالية النفطية .

لذا فإن اتجاهات السياسة المالية و من خلال موازنة الدولة العراقية تجسدت في تعظيم الأنفاق الاستهلاكي على حساب تدنية الأنفاق الاستثماري ، وكما يشير الجدول (4) فقد سجلت الموازنة العامة فائضاً مالياً في عام 2012 ، بسبب ضعف التوجهات الاستثمارية المحلية وبسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج والتصدير بفعل جولات التراخيص النفطية التي أدخلت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع النفطي ، كما شهدت الموازنة العامة عجزا ماليا كبيرا للفترة (2013-2016) بسبب انخفاض أسعار النفط في تلك الأعوام والأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلاد ، ثم فائضا في الأعوام 2017 و2018 على التوالي بلغ(193.2) و(2569.6) مليار دينار، أما في عام 2019 فقد شهدت الموازنة عجزا أيضا بلغ مقداره (615.4) مليار دينار بسبب جائحة كورونا وتوقف تصدير النفط لكن سرعان ما عاد الفائض ليبلغ 1639 مليار دينار في عام 2020.

جدول (4)

الموازنة العامة العراقية للمدة (2010-2020)

مليار دينار

السنة	النفقات العامة (1)	الإيرادات العامة(2)	العجز أو الفائض(3=2-1)
2010	7013.4	7017.8	4.40
2011	7875.7	1088.7	6787-
2012	10513.9	11946.6	1432.7
2013	11912.7	10912.0	1000-
2014	11219.2	10555.3	663.9-
2015	7041.7	6647.0	394.7-
2016	7357.1	5440.9	1916.2-
2017	7549.0	7742.2	193.2
2018	8087.3	10656.9	2569.6
2019	11172.3	10556.9	615.4-

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

2020	5088	6727	1639

المصدر: وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، العمود الأخير من عمل الباحثة

لقد كان وما زال هدف السياسة الاقتصادية في العراق تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن الاقتصاد العراقي لم يشهد استقرار اقتصادي في متغيراته الحقيقية والنقدية أثناء المدة2010 -2020 بسبب تعارض السياسات الاقتصادية الرئيسة (المالية والنقدية) في الأهداف والوسائل فضلاً عن ضعف الهيكل الإنتاجي وضعف السوق المحلية إضافة إلى عدم وضوح القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تحكم الاقتصاد العراقي .

كما أن وضع الاقتصاد العراقي تحت إشراف المنظمات الاقتصادية في إطار الإصلاح الاقتصادي لم ينعش الاقتصاد العراقي ، إذ كان من المقرر أن يعمل صندوق النقد الدولي على إدارة جانب الطلب الكلي وأن يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على إدارة جانب العرض الكلي إلا أن توصيات صندوق النقد الدولي والتي من المفترض أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في الأمد الطويل والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية في الأمد المتوسط في العراق كانت كالآتي :- (جعفر :2009، 62)

1- تخفيض قيمة العملة المحلية بهدف معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات وتخفيض الواردات .

2- تخفيض عرض النقد من خلال تدخل البنك المركزي ورفع أسعار الفائدة والتي تعمل على تقليص الأنفاق النقدي الكلي الذي ينعكس في انخفاض حجم الواردات والطلب الخارجي بهدف السيطرة على التضخم .

3- معالجة عجز الموازنة الحكومية وهي من الوسائل المهمة للتقليل من حدة الضغوط التضخمية وتخفيض فائض الطلب النابع من سياسات الدولة الانفاقية وذلك من خلال الانضباط المالي .

4- إزالة دعم الأسعار كونه يعمل على تشويه آلية السوق ويزيد من الإنفاق الحكومي .

أن أغلب الدول النامية التي طبقت هذه الوصفات الجاهزة والمتناقضة حزمة واحدة أدت إلى انخفاض معدلات النمو ، وذلك بسبب انعكاس تقليص عجز الموازنة بانخفاض مستويات الإنفاق الاستثماري وتدهور مستويات تراكم رأس المال والبنية التحتية .

وتشير بيانات الجدول (5) إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق ودخوله في موجات تضخم خلال المدة (2010-2020) , إذ نلاحظ انخفاض معامل الاستقرار الاقتصادي من 5.1عام 2010 إلى 0.3 عام 2012 ثم -1ر9 عام 2015 ثم إلى -2ر4 عام 2018 واستمر الانخفاض حتى وصل إلى 0.3 عام 2020 .

جدول (5)

مؤشر الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2020)

(مليار دينار)

السنة	عرض النقد M2	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة 2007=100%	نسبة التغير السنوي لعرض النقدM2 %	التغير السنوي GDP	معامل الاستقرارالاقتصادي ∆MS/ GDP ∆
2010	60386	132687	32ر9	6ر4	5ر1
2011	72178	142700	19ر5	7ر5	2ر6
2012	75466	162587	4ر6	13ر9	0ر3
2013	87679	174990	16ر2	7ر6	2ر1
2014	90728	175335	3ر5	0ر2	17ر5
2015	82062	183616	-9ر0	4ر7	-1ر9
2016	88182	208932	6ر6	13ر8	0ر5
2017	92441	201059	1ر5	-3ر8	-0ر4
2018	95625	199129	2ر7	-1ر0	-2ر4
2019	96555	200424	0.9	0.6	1.5

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

2020	97832	208932	1.3	4.2	0.3

المصدر:العمود (2,1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرات السنوية 2010 - 2020العمود (3،4،5) من عمل الباحثة استناداً إلى المعادلة الآتية :

$$r = \frac{A_t - A_{t-1}}{A_{t-1}}$$

علماً أن عرض النقد لعام 2009 بلغ (45438) مليار دينار والناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 بلغ (124702) مليار دينار.

وذلك راجع إلى النمو الكبير في الكتلة النقدية بفعل السياسات المالية التوسعية إلى جانب انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي السلعي عدا القطاع النفطي الذي يلعب دوراً كبيراً في تغذية الموجات التضخمية ، وأقوى موجة تضخمية كانت في عام 2014 فقد بلغ معامل الاستقرار النقدي 17.5% وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم نتيجة رفع الدعم الحكومي والأحداث الأمنية التي سببت العديد من الخسائر البشرية وخسائر في البنية التحتية من جهة وتوقف المشروعات الاستثمارية الحكومية بسبب ظواهر الفساد المالي والبيروقراطية المركزية في إدارة المشروعات والتي أدت إلى تشويه دوال العرض والإنتاج في الاقتصاد العراقي من جهة أخرى .

خامسا – إصلاح القطاع السياحي (معالجة البطالة)

من الممكن أن يلعب القطاع السياحي دوراً رئيساً في خدمة الاقتصاد العراقي وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال رفع مستوى التنمية السياحية لأقصى حد ممكن لتوفير إيرادات مهمة يمكن تعوض بعض أوجه النقص في الإيرادات التي تحدث نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية, ولغرض تنويع مصادر الإيرادات المالية التي ينبغي الحصول عليها يكون لزاماً على الدولة العراقية الاهتمام بهذا القطاع الحيوي لتحقيق تنمية مستدامة ومن ثم الدخول في السوق العالمية وذلك من خلال تحسين مستوى السياحة الداخلية في العراق باعتبارها من القطاعات الاقتصادية القادرة على توفير العملة الصعبة نتيجة لما يمتلكه العراق من خزين حضاري وتأريخي فضلاً عن أن القطاع السياحي يعد عامل مهم ممكن أن يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء ، كما أنه من الممكن أن يوفر الكثير من فرص العمل ، إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية والدينية والأثرية المتاحة لخدمة الاقتصاد العراقي .

أن أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحققها السياحة في العراق هي معالجة مشكلة البطالة وذلك من خلال توفير فرص عمل جديدة, وطبقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية (UNWTO) المتعلقة بالشغل نجد أن أنجاز سريرين في كل مرفق سياحي يؤدي إلى خلق فرصة عمل واحدة مباشرة في القطاع السياحي وثلاث فرص عمل غير مباشرة في النشاطات الأخرى المساندة للقطاع السياحي ويبين الجدول (6) نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020) حيث نلاحظ انخفاض نسبة الإيرادات السياحية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث فقد بلغت نسبة 1.34% عام 2010 انخفضت إلى 0.83% عام 2012 ثم إلى 0.53% عام 2017 حتى وصلت نسبة الانخفاض إلى 0.18% عام 2020 مما يشير إلى تدني نسبة مساهمة القطاع السياحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث نتيجة الإهمال التام لهذا القطاع الحيوي والمهم من قبل الحكومة العراقية وعدم الاستثمار في المشاريع السياحية رغم توفر مقومات السياحة في العراق لعدة أسباب منها تدهور الوضع الأمني والتشريعي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

جدول (6)

نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الإيرادات السياحية	نسبة الإيرادات السياحية إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2010	162064565.5	2171665.178	1.34

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

2011	217327107.4	1977676.677	0.91
2012	254225490.7	2110071.573	0.83
2013	273587529.2	246228.776	0.09
2014	266420384.5	ــــــــ	ــــــــ
2015	209491917.8	439933.027	0.21
2016	203869832.2	672770.446	0.33
2017	225722354	1196328.476	0.53
2018	221064479	685299.884	0.31
2019	277884869.4	778077.634	0.28
2020	198774325.4	357793.785	0.18

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق

من كل ذلك يتضح بأن مستقبل السياسة المالية يتحدد بإصلاح الموازنة العامة وبالأخص النفقات العامة عن طريق توجيهها نحو المجالات التي تحقق من خلالها التنويع الاقتصادي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العراقي ، لذا يتطلب من السياسة المالية أن توزع التخصيصات المالية على الأنشطة الاقتصادية بشكل يتناسب مع مقدرة تلك الأنشطة على إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية بما يحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبما يكفل تنويع الصادرات والواردات ورفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام ، أن هذه الرؤية الإصلاحية تستهدف إبعاد الاقتصاد العراقي عن التقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية من خلال توجيه تلك الإيرادات نحو الأنفاق الاستثماري ورفع معدلات الادخار المحلي الخاص والحكومي والاحتفاظ برصيد مناسب من العملات الأجنبية لمواجهة الأزمات المالية التي تؤثر في حسن أداء السياسة المالية لمهامها في مواجهة تلك الأزمات ، لذا يعد الاستخدام الأمثل للموارد المالية من العوامل الضرورية في نجاح أي سياسة تنموية مستقبلية للبلد .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1- لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق ينبغي القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي يكون من شأنها توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة لتحقيق الرفاهية للمواطن العراقي.

2- انخفاض نسبة الائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص إلى حجم الودائع والتي تعد أحد مؤشرات كفاءة المصارف, مما يكشف بوضوح محدودية الأموال التي توفرها المصارف لغرض تنشيط القطاع الخاص ومعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي .

3- أدى التوسع في تمويل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الأساس النقدي والذي انعكس في زيادة عرض النقد من (60386) مليار دينار عام 2010 إلى (97832) مليار دينار عام 2020 إلى تدهور في الاستقرار الاقتصادي ودخول الاقتصاد في موجة تضخمية جديدة.

4- انخفاض وتدهور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي وبشكل مستمر طيلة مدة الدراسة.

5- عدم استغلال الإمكانات والموارد البشرية التي يمتلكها العراق والتي تجعله بلداً منافساً في السوق السياحية من خلال السياحة الدينية والأثرية والعلاجية, حيث تركزت الخدمات السياحية بالسياحة الدينية فقط .

ثانياً : التوصيات

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

1- تعزيز التنويع الاقتصادي, إذ أن الاقتصاد المتنوع قادراً على خلق المزيد من الوظائف وفرص العمل للأجيال القادمة وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط.

2- الاهتمام بالقطاع الزراعي بتوفير احدث التقنيات الزراعية وبالأنشطة التي تدعم التشابك القطاعي والترابطات الإنتاجية وتوفير المدخلات للقطاع الصناعي فضلا عن التفكير بتهيئة سياسات حمائية محسوبة لحماية المنتج المحلي حينما يتمكن من امتلاك القدرات الإنتاجية التنافسية .

3- إصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي في العراق وزيادة فاعليته من خلال تطوير الخدمات المصرفية المقدمة وزيادة نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الودائع, وتوفير تسهيلات ائتمانية ميسرة وداعمة للفقراء كتقليل أسعار الفائدة وتقليل حجم الضمانات المطلوبة من قبل المصارف التجارية العراقية لتشجيعهم على زيادة الطلب على الائتمان وبالتالي المساهمة في تقليل الفقر.

4- تعزيز الاستقرار الاقتصادي, وذلك من خلال إجراء إصلاحات شاملة تطال العديد من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد لزيادة كفاءتها الاقتصادية والتقنية للمساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ووضع ميزانية فعالة تتطلع إلى المستقبل على الصعيد الوطني وخلق سيولة مالية من خلال تنويع الاستثمارات .

5- توسيع حجم الخدمات السياحية كالفنادق والمطاعم والمنتجعات والمدن السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة وتطوير اقتصاد البلد, وكذلك الشروع في بناء فنادق الدرجة الممتازة والأولى في محافظات القطر التي لا تتوفر فيها تلك الفنادق للاعتماد عليها في تنمية السياحة الدينية والبيئية والأثرية والعلاجية.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References

احمد الأشقر 2002 ، الاقتصاد الكلي،عمان :الدار العلمية الدولية للنشر .

آسيا طويل 2019، دراسة بعض التجارب الحديثة للدول المتقدمة والنامية الغنية بالموارد الطبيعية ، مجلة دراسات اقتصادية العدد 28

خالد بن راشد الخاطر 2015، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب النجار 2008، مبادئ الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع .

طيبة عقيل عبد وهزاع داوود سلمان 2023، الإصلاحات المالية في العراق ودورها في مساهمة الإيرادات الكمركية في المتغيرات الاقتصادية ، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية ، العدد 29 ، كانون الثاني 2023 .

عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة 2014، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة العاشرة ، المجلد الثاني ، العدد 31 .

عبد المطلب عبد الحميد (2003) السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة .

علاء الدين جعفر 2009، سياسات صندوق النقد الدولي للتصحيح الاقتصادي في الميزان , مجلة الموارد ، معهد التقدم للسياسات الإنمائية ، العدد 21، بغداد .

فليح حسن خلف 2008 المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي ، عمان .

مظهر محمد صالح 2011، العجز الوقائي في الموازنة الاتحادية للعراق بين سعة الحكومة في الإنفاق وأمثلية المثبتات الديناميكية ، البنك المركزي العراق ، بغداد .

مظهر محمد صالح 2010، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، بيت الحكمة ، سلسلة إصدارات شهرية ،بغداد .

مظهر محمد صالح 2009 ، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل ، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق بحث غير منشور ، بغداد .

محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام 2007، مبادئ المالية العامة، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

محمود حسين الوادي 2010،مبادئ المالية العامة ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .
نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي 2015، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط. 2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
ثانياً : النشرات والدوريات والتقارير
البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية .
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرات الإحصائية السنوية سنوات مختلفة.
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للحسابات القومية لسنوات مختلفة
وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية .
تقرير اللجنة الاقتصادية أفريقيا والأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي ، 2006.

English References

Ahmed Al-Ashqar 2002, Macroeconomics, Amman: International Scientific Publishing House.

Asia Tawil 2019, a study of some recent experiences of developed and developing countries rich in natural resources, Journal of Economic Studies, No. 28

Khalid bin Rashid Al Khater 2015, Challenges of the Collapse of Oil Prices and Economic Diversification in the Gulf Cooperation Council Countries, Arab Center for Research and Policy Studies.

Mr. Muhammad Al-Seriti and Ali Abdel-Wahab Al-Najjar 2008, Principles of Macroeconomics, Alexandria: Roya Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

Taiba Aqeel Abd and Hazza Daoud Salman 2023, financial reforms in Iraq and their role in the contribution of customs revenues to economic variables, Journal of Economic and Administrative Studies, No. 29, January .

Atef Lafi Marzouk, Abbas Makki Hamza 2014, Economic diversification: its concept and dimensions in the Gulf countries and the possibilities of achieving it in Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Tenth Year, Volume Two, Issue 31.

Abdel Muttalib Abdel Hamid (2003) Economic policies at the level of the national economy (holistic analysis), first edition, Arab Nile Group, Cairo.

Aladdin Jaafar 2009, International Monetary Fund Policies for Economic Correction in the Balance, Al-Mawarid Magazine, Al-Taqaddum Institute for Development Policy, Issue 21, Baghdad .

Falih Hassan Khalaf 2008 Public Finance, Amman: Jadara World Book.

Mazhar Muhammad Saleh 2011, The preventive deficit in the federal budget of Iraq between the government's spending capacity and the optimality of dynamic stabilizers, Central Bank of Iraq, Baghdad.

Mazhar Muhammad Salih 2010, The Rentier State from Economic Centralization to Market Democracy, An Introduction to the Political Economy of Iraq, House of Wisdom, a series of monthly publications, Baghdad .

Mazhar Muhammad Saleh 2009, Fiscal Policy in Iraq between the Difficult Entrance and the Optimal Output, Evaluating the Performance of Monetary Policy in Iraq, Unpublished Research, Baghdad.

Mahmoud Hussein Al-Wadi and Zakaria Ahmed Azzam 2007, Principles of Public Finance, Amman: Dar Al-Maysara .

Nizar Kadhim Al-Khikani and Haider Younis Al-Musawi 2015, Economic Policies: The General Framework and Their Impact on the Financial Market and Macroeconomic Variables, ed. 2, Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House .

Mahmoud Hussein Al-Wadi 2010, Principles of Public Finance, Dar Al-Maysara for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.18

Central Bank of Iraq, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for Different Years, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department.

Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, annual statistical bulletins, different years.

Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Statistical Collection of National Accounts for different years

Ministry of Finance, Economic Department.

Report of the Economic Commission for Africa and the United Nations on economic diversification, 2006